



Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/ITA
12 May 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



ملخص

التقرير عن الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني لاطاليا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة (FCCC/IDR.1/ITA)

فريق الاستعراض المؤلف من:

مرتيزا سامسام بختياري، جمهورية إيران الإسلامية
أونيس نانيز، كولومبيا
جيمس غرابير، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية
بشأن تغير المناخ
لوكاس أسونساو، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية
بشأن تغير المناخ، المنسق

هذا الملخص متاح أيضاً باللغة الانكليزية في الشبكة
العالمية للاتصالات (<http://www.unfccc.de>)

ملخص^(١)

١- أُجري الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني لإيطاليا في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى شباط/فبراير ١٩٩٧ وشمل زيارة لروما من ١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وكان فريق الاستعراض يضم خبراء من جمهورية إيران الإسلامية وكولومبيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٢- وقد استوفت إيطاليا التزامها بتقديم التقارير بموجب المادتين ٤ و ١٢ من الاتفاقية الاطارية بشأن تغيير المناخ. وخلال الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني الأول المقدم من إيطاليا، وهو استعراض أُجري بدرجة عالية من الشفافية، تم تبادل كمية هائلة من المعلومات الاضافية ذات الصلة مع فريق الاستعراض، مما أدى إلى تحسُّن كبير في فهم ومقارنة المعلومات المقدمة مع البلاغ الوطني. ومن خلال مجموعة من المناقشات المتعمقة بين فريق الاستعراض والمسؤولين الحكوميين، ازداد بدرجة كبيرة التفهم الشامل لعدة نقاط حاسمة، تشمل التطورات الأخيرة في اقتصاد إيطاليا، وبرامجها الخاصة بالطاقة وبالتأثر بتغيير المناخ، والطريقة التي تم بها تقدير طاقة البالوعات الحراجية لثاني أكسيد الكربون وإعداد إسقاطات الانبعاثات.

٣- وقد اعتمد البلاغ من جانب لجنة التخطيط الاقتصادي المشتركة بين الوزارات التي يرأسها وزير الميزانية والتخطيط الاقتصادي؛ ويؤكد البلاغ، إلى مدى بعيد، التزام إيطاليا بالسعي إلى تحقيق هدف الاتحاد الأوروبي بتثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٠٠ عند مستويات عام ١٩٩٠. غير أن إيطاليا تفادت تحديد هدف وطني فيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة. وتهدف سياسات إيطاليا العامة المتعلقة بالمناخ إلى استيفاء الجزء الذي يخصها من الالتزام الشامل للاتحاد الأوروبي من خلال تقاسم الأعباء مع سائر أعضاء الاتحاد الأوروبي. وخلال الاستعراض، لم يكن من الواضح ما إذا كانت توجد آلية شاملة لتنسيق أو رصد تنفيذ سياسات تغيير المناخ والتدابير الوارد وصفها في البلاغ.

٤- وإيطاليا عضو في مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، ويتسم اقتصادها بالضخامة والانتعاش، ويتجاوز ناتجها المحلي الاجمالي ١٠٠ مليار دولار (ويأتي اقتصادها، من حيث الضخامة، في المرتبة الثالثة داخل الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا وفرنسا). واستقر عدد سكانها عند ٥٧ إلى ٥٨ مليون نسمة. وتتألف إيطاليا من ثلاث مناطق شديدة الاختلاف: الشمال الغني، والمنطقة الوسطى المتوسطة الثراء، والجنوب، وهو أفقر من المنطقتين الأخريين. وفي عام ١٩٩٠، بلغ مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد في إيطاليا ما يقرب من ٧.٥ أطنان، مقابل مستويين للانبعاثات في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغان ٩ أطنان و ١٢ طنًا على التوالي. ويعتبر مستوى إيطاليا أقل مستوى للانبعاثات داخل الاتحاد الأوروبي وداخل مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة. كما أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في إيطاليا أقل من متوسط استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي؛ ويعتبر مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بالطاقة عن كل وحدة من الناتج المحلي الاجمالي منخفضا نسبيا حين يقارن بالاقصادات الأوروبية الأخرى.

٥- وتعتمد إيطاليا اعتمادا شديدا على أنواع الوقود الأحفوري - التي تستأثر بنسبة ٩٠ في المائة من احتياجات الطاقة الأولية - كما تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات إذ أن أكثر من ثلاثة أرباع الطاقة الأولية، بما فيها النفط والفحم والغاز الطبيعي والكهرباء، يجري استيرادها. وفي التسعينات، وبينما ظل نصيب مصادر الطاقة الأخرى في ميزان الطاقة في إيطاليا ثابتا تقريبا، تزايد نصيب الغاز الطبيعي في احتياجات

الطاقة. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه حتى عام ٢٠٠٠ (على الأقل)، وستوفر امدادات اضافية من الغاز لمواجهة أية زيادة في الطلب المحلي. ومن المتوقع أن يستأثر الغاز الطبيعي، بحلول عام ٢٠٠٠، بحوالي ثلث احتياجات إيطاليا من الطاقة الأولية، وستترتب على ذلك نتائج ايجابية بالنسبة لإجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما أن الاستهلاك النهائي لسائر أنواع الوقود الأحفوري الكثيفة الكربون سيقبل.

٦- ويعتمد البلاغ الأول المقدم من إيطاليا بموجب الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ اعتمادا كبيرا على البرنامج الوطني للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، المعتمد في شباط/فبراير ١٩٩٤، وعلى الخطة الوطنية للطاقة لعام ١٩٨٨. ونفذت خطة الطاقة من خلال قوانين محددة، ولا سيَّما القانون رقم ٩ والقانون رقم ١٠، لعام ١٩٩١. وقد أجريت استعراضات جزئية للخطة منذ صدورها، ولكن لم توضع أية سياسات جديدة خاصة بالطاقة. وقد أثبتت الخطة، بوصفها أحدث خطة وطنية للطاقة في إيطاليا، أنها أداة مرنة لإدارة الامدادات الوطنية من الطاقة. وعلى الرغم من أن هذه الخطة ستظل صالحة حتى عام ٢٠٠٠، فيمكن توقع اتخاذ مجموعة جديدة من القرارات المتعلقة بسياسات الطاقة في إيطاليا في أوائل القرن القادم - خاصة إذا تم، حسبما هو مقرر، تنفيذ برنامج خصخصة الهيئة الوطنية الإيطالية للنظف والغاز الطبيعي والهيئة الوطنية للكهرباء، وإنشاء هيئة وطنية للطاقة، كما هو متوقع، في عام ١٩٩٧. وقد تأثرت هذه العملية بالقرار المتعلق بزيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة، وبتحقيق الاتساق مع قرار الاتحاد الأوروبي الذي يطالب بتحرير أسواق الطاقة الوطنية.

٧- واعتبر فريق الاستعراض أن قوائم الجرد الإيطالية لغازات الدفيئة مستكملة إلى حد بعيد بالنسبة لغازات الدفيئة الرئيسية المباشرة وغير المباشرة، رهناً بالملاحظات الواردة في الفصل الثاني أدناه. وتشمل الانبعاثات التي حددها فريق الاستعراض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن تغير استخدام الأراضي، وثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق الكربون في النفايات، وأكسيد النيتروز الناتج عن تصنيع المواد الكيميائية غير العضوية، وأكسيد النيتروز الناتج عن النفايات الحيوانية. والمنهجية المستخدمة هي منهجية CORINAIR^(١) لتحديد الثغرات، وإن تم في بعض الحالات استنباط أساليب للتعبير عن الظروف الوطنية. وحتى الآن، تعتبر البحوث الأساسية بشأن قوائم الجرد قليلة نسبياً، وهناك حاجة إلى المزيد من العمل بشأن بيانات النشاط، مثل الاحصاءات المتعلقة بتغير استخدام الأراضي. وينبغي سد باقي الثغرات في أقرب وقت ممكن، ويوصى بشدة بإعداد تقرير تقني منفصل عن البلاغ الوطني القادم واستكماله سنوياً من خلال الجداول الكاملة للبيانات الدنيا، التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وتتسم قوائم الجرد بالشفافية الواضحة بالنسبة لمعظم الانبعاثات المرتبطة بالطاقة، على الرغم من أن الإحالة التبادلية بين بيانات النشاط وعوامل الانبعاث أقل سهولة مما كان متوقفاً لو استُكملت الجداول النموذجية للبيانات، التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ويمكن تحسين شفافية المجالات الأكثر تعقيداً من خلال تقديم التقرير التقني المقترح بشأن قوائم الجرد. وتبيّن أن معدل الامتصاص التقديري لثاني أكسيد الكربون في الغابات الإيطالية، البالغ نحو ٥ في المائة، مرتفع للغاية خاصة بعدما ذُكر لفريق الاستعراض أن التقديرات تشمل الغابات الناضجة وغابات الأشجار الصغيرة وجنبيات منطقة البحر الأبيض المتوسط. وثبت أن الاستعراض المتعمق عملية مفيدة لاستعراض التقديرات الخاصة بالطاقة الوطنية لبالوعات ثاني أكسيد الكربون.

٨- وقدّمت أثناء الاستعراض قوائم الجرد الأولية المعدّة على أساس منهجية CORINAIR للفترة ١٩٩١-١٩٩٤. وعلى الرغم من أن هذه القوائم تظل خاضعة للتغيير، فقد أُعدت تقديرات أكثر موثوقية

لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة، باستخدام النهج "من أعلى إلى أسفل"، المقترح من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وكانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٣ أقل مما كانت عليه في عام ١٩٩٠؛ ويعزى ذلك أساساً إلى الكساد المقترن بآثار التحوّل عن الوقود. ولكن، على أساس البيانات الجديدة المستمدة من منهجية CORINAIR، كانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٤ أعلى بنسبة ٠,٤ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وإذا تأكدت هذه التقديرات الجديدة، فستعزى النسب الأعلى للانبعاثات، على الرغم من تزايد استخدام الغاز الطبيعي، إلى زيادة حادة في انبعاثات قطاع النقل والزيادة الشاملة في استهلاك الطاقة مع استئناف النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٤^(٣).

٩- وأبلغت إيطاليا عن مجموعة من السياسات والتدابير والتوجيهات التي من شأنها أن تؤدي، في نهاية الأمر، إلى الحد من زيادة انبعاثات غازات الدفيئة خلال العقد. وتشمل هذه السياسات نسبة كبيرة من التدابير "التي لا تثير الأسف" والتي يمكن تقسيمها إلى تدابير خاصة بـ "جانب العرض" وتدابير خاصة بـ "جانب الطلب". غير أن معظم القوانين والتوجيهات التي تمت مناقشتها اتسمت إما بالإفراط في العمومية (ولا تقترن بها أي حوافز مالية مباشرة أو حوافز اقتصادية أخرى) أو بنقص خطير في التمويل مما يعوق تحقيق أهدافها الأصلية وآثارها التخفيفية المحتملة. ولكن مجموعة السياسات والتدابير التي تطبقها إيطاليا سيكون لها، في نهاية الأمر، تأثير على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة - وإن كان نطاق انتشار هذا التأثير سيقل عن المتوقع. وليست لدى إيطاليا خطة عمل وطنية قوية وملتزم عليها لتقليل آثار تغير المناخ. وفي المرحلة الحالية، يمكن القول بأن قوة الدفع الرئيسية لسياسات إيطاليا في مجال تقليل انبعاثات غازات الدفيئة تكمن في إحلال الغاز الطبيعي مستقبلاً محل أنواع الوقود الجافة والسائلة، والتحسين المتوقع في تحقيق كفاءة الطاقة الناتج عن قوة الدفع هذه.

١٠- ويشكل القانون رقم ٩ والقانون رقم ١٠ (لعام ١٩٩١) حجر الزاوية في سياسات إيطاليا الخاصة بالطاقة المرتبطة بالمناخ. فهما القانونان التنفيذيان لسياسات جانب العرض في الطاقة (القانون رقم ٩) وسياسات جانب الطلب (القانون رقم ١٠)، ويشكلان الإطار الذي تقوم فيه وزارة الصناعة والطاقة بصياغة التدابير التنظيمية المحددة واقتراحات الحوافز الضريبية وغير ذلك من التدابير المحددة الرامية إلى تحقيق أهداف القانونين المشار إليهما. ويعتبر قطاع النقل نقطة الضعف الدائمة في إيطاليا. ومن شأن تخفيض استهلاك الوقود، مع إدخال العمل بتدابير فعالة، أن يُحدِث تأثيراً هاماً على انبعاثات غازات الدفيئة، ولكنه سيمثل تحدياً في هذا القطاع الذي يتسبب في أكثر من ربع مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقد أُبْلِغ الفريق بأنه تجري صياغة تدابير جديدة واعدة. ويوصي الفريق بأن يُستكمل في البلاغ الثاني وصف السياسات والتدابير، كيما يعبر عن التطورات الرئيسية التي حدثت منذ منتصف عام ١٩٩٤.

١١- وقد وردت في البلاغ إسقاطات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لعام ٢٠٠٠، باستخدام مستويات الانبعاث الصافي، أي بطرح تقديرات التنحية في البالوعات الحراجية. وهذا انحراف عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ والمعتمدة في عام ١٩٩٤ بالنسبة لأطراف المرفق الأول، والتي تنص على أن تقدّم بيانات عمليات التنقية الخاصة بالبالوعات بشكل منفصل عن مصادر الانبعاثات في قوائم الجرد والإسقاطات.

١٢- وأُعد نموذج اقتصادي بسيط تمت تغذيته ببيانات الآثار التراكمية لتدابير التخفيف التي تتضمنها السياسات والتدابير المعتمدة؛ وكانت نتيجة الحسابات كما يلي: (أ) استناداً إلى تصوّر يفترض وجود نشاط عادي (دون تدابير)، سيرتفع إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في إيطاليا بنسبة ١٤ في المائة في عام

٢٠٠٠ مقارنة بمستوى ١٩٩٠؛ (ب) إذا نُفِذت سياسات "جانب العرض" المعتمدة تنفيذًا كاملاً، فستبلغ الزيادة في هذه الانبعاثات ٨,٣ في المائة؛ و(ج) بالإضافة إلى ذلك، إذا نُفِذت أيضاً تدابير "جانب الطلب" تنفيذًا كاملاً، ستقل الزيادة إلى ٣,٤ في المائة فقط خلال العقد. وبذلك، وحتى في إطار أفضل تصور، لا تتوقع إيطاليا تثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٠٠ عند المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٠. وبما أنه من غير المتوقع أن يتحقق افتراض "النشاط العادي" ولا افتراض أفضل التصورات (وإنما تحقيق تصور وسط بين الاثنين)، فستراوح الزيادة النهائية بين ٤,٣ و ١٤ في المائة. وفضلاً عن ذلك، ونظراً لأن إيطاليا لم تحدد جيداً أي هدف وطني يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة، فإن تثبيت مستوى الانبعاثات بحلول عام ٢٠٠٠ لا يشكل هدفاً وطنياً.

١٣- وقدّمت إلى فريق الاستعراض معلومات إضافية مهمة عن المنهجية المستخدمة والافتراضات التي تضمنها كل إسقاط. ورأى الفريق أن هذه المعلومات ساهمت إلى حد بعيد في تحسين فهم الإسقاطات الخاصة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في إيطاليا لعام ٢٠٠٠؛ ويوصي الفريق بأن تخضع الإسقاطات للتنقيح الدقيق على نحو يتسم بالشفافية في البلاغ الثاني، على أن تؤخذ في الاعتبار التطورات الرئيسية في قطاع الطاقة منذ عام ١٩٩٤ وكذلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن قطاعات أخرى غير قطاع استهلاك الوقود.

١٤- وتم تقدير التأثيرات المناخية المتوقعة، باستخدام سيناريوهات الانبعاثات التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وتدعو النتائج إلى الاعتقاد بأن المناطق المعرضة للخطر تشمل دلتا نهر البو وهور فينيسيا. وهناك خطر يهدد بعض النظم الأيكولوجية البرية في الأجل الطويل؛ وقد تكون موارد المياه العذبة الساحلية مهددة بالخطر في حالة ارتفاع منسوب مياه البحر. وأخيراً، يمكن أن يشكل التصحر خطراً فعلياً في المستقبل في أجزاء من المناطق الجنوبية الأشد تأثراً.

١٥- وقد سددت إيطاليا مساهمتها الكاملة في مرفق البيئة العالمية، بتقديمها نحو ٦٤ مليون دولار أمريكي من أجل المرحلة التجريبية و١٠٥ مليون دولار أمريكي من أجل مرفق البيئة العالمية المعاد تنظيمه. وتشكل مساهماتها، بوصفها سادس كبار المساهمين، في مرفق البيئة العالمية المعاد تنظيمه نسبة خمسة في المائة من إجمالي التعهدات. وتراوحت المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في السنوات الأخيرة بين ٠,٣٤ و ٠,٢٧ في المائة. وبالأرقام المطلقة في ١٩٩٥/١٩٩٤ بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية ٢ ٧٠٥ مليون دولار أمريكي، إذ أخذت في الانخفاض على مدى السنوات القليلة الماضية.

١٦- ويجري عدد كبير من البحوث بشأن تغير المناخ ومصادر ثاني أكسيد الكربون في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث في إيطاليا. غير أن هذه البحوث تفتقر إلى التنسيق الشامل لبلوغ أهداف الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. ولم يُضطلع إلا بعدد قليل جداً من البحوث بشأن التكاليف الاقتصادية لتغير المناخ، بما في ذلك تكاليف التكيف مع البيئة. وكانت الجهود المبذولة لزيادة ادراك الجمهور لتغير المناخ محدودة جداً، ونُفِذت غالبيتها من خلال برامج وزارة التعليم.

الحواشي

(١) طبقاً للمقرر ٢/أ-١ الذي اتخذته مؤتمر الأطراف، أُرسِل النص الكامل لمشروع هذا التقرير إلى حكومة إيطاليا، التي لم يكن لديها أي تعليقات إضافية عليه.

(٢) CORINAIR هو أحد فروع برنامج CORINE (نظام المعلومات المنسَّق عن حالة الموارد الطبيعية والبيئة) التابع للاتحاد الأوروبي والذي يتعلق بقوائم جرد الانبعاثات الجوية.

(٣) تبين أحدث التقديرات المعدَّة وفقاً للنهج المبسَّط "من أعلى إلى أسفل" الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة كانت في عام ١٩٩٥ أعلى بنسبة ٣,٣ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٠، بسبب استئناف النمو الاقتصادي وتخفيض إنتاج الطاقة الهيدروكهربائية.
